عيون الملا عبود

المالكي يضم ١٦٠٠ من أبناء طويريج إلى لواء حمايته

كشف مصدر مقرب من مكتب رئيس الوزراء، أمس، عن قيام الأخير باستقدام المئات من أبناء قضاء طويريج وإلحاقهم بلواء ٥٦ المعروف بلواء بغداد الخاص بتوفير الحماية للمالكي داخل وخارج المنطقة الخضراء.

أوضح المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه لحساسية المعلومات التي ادلى بها لـ "المدى"، ان "مكتب رئيس الوزراء طلب من مكتب القائد العام ضم نحو ١٦٠٠ من ابناء مدينة طويريج، مسقط رأس المالكي، بلواء ٥٦ الرئاسي لتعزيز حماية رئيس الحكومة".

ويضيف المصدر ان "العملية تمت بإشراف نجل المالكي احمد الذي بات صاحب النفوذ الاوحد في مكتب والده والاجهزة الامنية المرتبطة به"، مشيرا الى ان "الشهرين الاخيرين اللذين سبقا الانسحاب الاميركي شهدا تحوطات امنية مشددة حول مقر اقامة المالكي داخل المنطقة الخضراء عبر نشر اربعة اطواق امنية بالاضافة الى تقليص حركته خارج بغداد والمنطقة الدولية تحسبا لاية محاولة لاستهدافه".

المالكي

ويلفت المصدر الى ان "اعداد منتسبي لواء بغداد المنحدرين من مسقط رأس المالكي بات يتزايد في الاونة الاخيرة"، واعترف المصدر بان "رئيس الوزراء معروف بتشدده مع اقربائه الذين حصلوا على وظائف في لواء بغداد"، مرجحا "وقوف احمد المالكي واصهاره وراء ضم المئات من المعارف والاقرباء للواء الذي يؤدي دور الحرس الخاص في النظام السابق".

نزوح دبلوماسي عراقي من دمشق

قالت مصادر دبلوماسية ان طاولة السفير العراقي في دمشق تزدحم بطلبات النقل الى دول اخرى حيث يحاول العديد من موظفي سفارتنا تدبر عمل في اي بعثة دبلوماسية اخرى او العودة الى البلاد قبل الانهيار الكامل للوضع في سوريا.

الاسد

وذكرت المصادر لـ "المدى" ان كثيرا من اعضاء السلك الدبلوماسي العربي والاجنبي في دمشق قاموا بنقل عوائلهم وخفضوا وجودهم الى حد كبير برغم ان آثار الاحتجاجات لم تصل الى العاصمة السورية بشكل خطير حتى الان.

واوضحت ان الموافقة على نقل الدبلوماسيين العراقيين قد تضع بغداد في حرج امام الحكومة السورية التي تطلب من العراق اقصى درجات المساعدة الممكنة في ظل عزلة سياسية واقتصادية بات يفرضها المجتمع الدولي بالتعاون مع اطراف عربية واقليمية.

رجحت لجنة حقوق الإنسان البرلمانية، أمس، وجود معتقلات سرية يديرها لواء ٥٦، لواء بغداد سابقا، التابع لرئاسة الوزراء، للحجز والتحقيق مع الموقوفين، لكنها أكدت عدم معرفتها بأماكن تلك المعتقلات التي تحاط بتكتم شديد بعد اكتشاف منظمات دولية العام الماضي لمعسكر الشرف الواقع في المنطقة الخضراء. وقللت اللجنة من الاعترافات التي أوردتها صحيفة الغارديان عن أوضاع السجون الحكومية، مشيرة الى ان بعض السجناء يدعون تعرضهم لانتهاكات لأهداف سياسية.

الصدريون يتحدثون عن استخدام "النساء" لأخذ الاعترافات: التعذيب أصبح ثقافة شائعة

حقوق الإنسان البرلمانية: لواء بغداد يمتلك معتقلات سرية نعجز عن معرفة أماكنها

□ بغداد / المدى

قوات امنية في بغداد ... ارشيف

في هذه الأثناء اقر التيار الصدري بوجود انتهاكات كبيرة تشهدها السجون العراقية، مشيرا الى ان المئات من اتباعه تعرضوا لشتى صنوف التعذيب بهدف انتزاع اعترافات كاذبة، متهما حلفاءه في حزب الدعوة والمجلس الاسلامي الاعلى بالسيطرة على الاجهزة الامنية والقضائية في الفترة التي انشغل فيها بالعمليات المسلحة ضد الاميركان.

وكانت "المدى"قد نشرت امس الاول تقريرا عن صحيفة الغارديان تحدثت فيه عن اوضاع السجون، وقالت ان المعتقلين يعانون شتى انواع التعذيب والابتزاز والتهديد. ونقلت الصحيفة عن عشرات السجناء والضباط في وزارة الداخلية اعترافهم بوجود انتهاكات تمارس بعيدا عن اعين المنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان.

وفي معرض تعليقه على تقرير "الغارديان"، يقول علي شبر، عضو لجنة حقوق الانسان عن كتلة المواطن، في حديث لـ "المدى" امس، ان "وضع السجون العراقية بات يختلف عما في السابق حتى وان كانت هناك بعض حالات الانتهاك لكنها اصبحت على نطاق ضيق". ويضيف شبر "هناك بعض من يحاول الخروج بطريقة ماكرة من السجن ويتعمد تعذيب نفسه حتى يكسب عطف الجهات الرقابية ومن ثم يخرج".

ويكشف عضو لجنة حقوق الانسان عن "وجود معلومات لدى لجنتنا حول وجود سجون سرية لكنها غير مؤكدة بالمقابل اكدت لنا وزارة العدل عدم وجود اي سجون سرية"، ويتابع "هناك بعض الاماكن المرتبطة بالالوية التابعة لرئاسة الوزراء كاللواء ٥٦ التي تستخدم لتوقيف المعتقلين لا نعرف مكانها حتى اللحظة"، مشيرا الى ان "التحقيق يجري معهم داخل اللواء ومن ثم يتم تحويلهم الى المحاكم المتخصصة".

ويلفت النائب عن كتلة المواطن الى ان "اعضاء لجنة حقوق الانسان منقسمة حول زيارة مثل هكذا معتقلات فالبعض يعترض على وجوب اشعار الجهة المعنية بالسجن".

وكانت منظمة هيومن رايتس ووتش، المعنية بمراقبة حقوق الانسان في العالم،قد كشفت في شباط الماضي عن معتقل سري يقع في معسكر الشرف التابع للواء بغداد الخاص بحماية رئيس الوزراء نوري المالكي. وقالت المنظمة ان مقابلات ومستندات حكوميّة سريّة حصلت عليها، انذاك، كشفت عن قيام السلطات العراقية، اواخر ٢٠١٠، بنقل أكثر من ٢٨٠ معتقل إلى موقع سرّي يقع داخل معسكر العدالة وهو قاعدًة عسكريّة كبيرة تقع شمل غرب مدينة بغداد.

ويخضع هذا الموقع السرّي لإدارة كلّ من اللواء ٥٦ المعروف أيضاً باسم لواء بغداد وجهاز مكافحة الإرهاب وكلاهما يأتمر بمكتب رئيس الوزراء. وجرت عمليّات النقل المعجلة قبل بضع أيام من موعد زيارة فريق تحقيق دولي يتولّى الكشف عن ظروف الاعتقال في موقف معسكر الشرف الواقع داخل حدود المنطقة الخضراء حيث كان السجناء موقوفين. وحصلت هيومن رايتس ووتش على لائحة بأسماء أكثر من ٣٠٠ معتقل كانوا محتجزين في معسكر الشرف قُبيل نقلهم إلى معسكر العدالة وهم بمعظمهم متهمون بارتكاب جرائم إرهاب.

وبعد أشهر من اكتشاف معتقل معسكر الشرف قررت وزارة العدل العراقية في آذار (مارس) الماضي اغلاق المعتقل بشكل رسمي. وترفض وزارة العدل الزيارات المفاجئة لسجونها من دون موافقات مسبقة، وهو ما تعتبره منظمات دولية يعرقل عملها في كشف الانتهاكات.

لكن النائب علي شبر يؤكد "وجود مقترح مقدم من لجنة حقوق الانسان يواجه بعض الاشكالات يمكن من خلاله الحد من حالات انتهاك حقوق الانسان من قبل مراكز الشرطة واعطاء التحقيق الى الجهات القضائية المعتمدة". التيار الصدري، الذي يمتلك مئات المعتقلين، يرى ان "الحكومة العراقية تستعين بذات الاشخاص الذين مارسوا التعذيب والانتهاكات في سجون النظام السابق"، كما يقول النائب جواد الجبوري مؤكد ان "هؤلاء يمارسون ذات العملية بهدف الانتقام من ضحاياهم".

ويعرب الجبوري، في مقابلة مع "المدى" امس، عن اسفه لتحول التعذيب في مراكز التوقيف الى ثقافة، مضيفا بالقول "المتعارف عليه ان المتهم بريء حتى تثبت ادانته، لكن الذي يحصل العكس فالمتهم مذنب حتى يثبت براءته".

وينقل الجبوري عن عدد من معتقلي التيار الصدري قولهم ان "عمليات الاعتقال تتم بصورة مهينة"، مشيرا الى ان "الفترة الفاصلة بين احتجاز المعتقل وتقديمه الى قاضي التحقيق تشهد ممارسة أنواع التعذيب وانتهاك كرامة المتهمين"، وتابع "مازال العراق بعيدا عن حقوق الإنسان والدولة المدنية".

وتمنى النائب الصدري على الذين يتحدثون عن مثالية السجون "ان يجربوا ما موجود في داخلها".

بشأن التقارير التي تحدثت عن الضغط على الموقوفين باعتقال قريباتهم ويصل الامر احيانا لحالات الاغتصاب، يقول الجبوري "يوجد الأسوأ من ذلك".

واتهم النائب عن كتلة الاحرار الصدرية حزب الدعوة والمجلس الاسلامي الاعلى بالسيطرة على الاجهزة الامنية والتحقيقية واستخدامها لتصفية منافسيه السياسيين حتى الذين معهم في التحالف الوطني. ويوضح "استغل حزب الدعوة والمجلس الاسلامي، في المرحلة الماضية، انشغال التيار بمقاتلة الاحتلال الاميركي وسيطروا على اجهزة الدولة وتعاملوا مع الخط الصدري على انهم مجرمون واستخدموا معهم الاساليب التي لاتتناسب مع حقوق الانسان".

ويؤكد ان حليفي التيار الصدري "تمكنا في تلك المرحلة من تشكيل مؤسسة امنية بقبضة من حديد وتمكنوا من تعيين من يشاؤون دون النظر الى بقية شرائح الشعب العراقي". وخلص الى ان "اغلب القيادات الرفيعة في القوات الامنية تابعة لحزب المالكي الذي يرتكز الان على التيار الصدري داخل التحالف الوطني، وان الاول لايزال يتربص لنا شرا".

كتابة على الحيطان

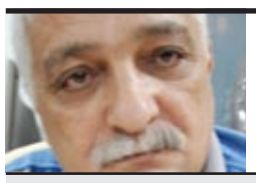

■ عامر القيسي
ameralmada@yahoo.com

الباكستان والعراق.. نموذج مساءلة

يقول خبر تناقلته وكالات الانباء ان المحكمة الباكستانية العليا أصدرت مذكرة ضد رئيس الوزراء الباكستاني يوسف رضا غيلاني زعيم حزب الشعب الحاكم ورئيس سابق لمجلس النواب ورئيس سابق للجمعية الوطنية الباكستانية. للوقوف امامها اليوم١/١٩ متهمة اياه بالتقاعس أو بعدم متابعة فتح تحقيقات تتعلق باتهامات فساد ضد الرئيس الباكستاني آصف زرداري وشخصيات سياسية اخرى بارزة.

لاحظ عزيزي القارئ سبب الاستدعاء وهو عدم المتابعة وليس المشاركة أو التستر أو غلق ملفات فساد لاسباب سياسية أو حماية شخصيات ومسؤولين في الحكومة والدولة معا .

ماذا كانت ستفعل هذه المحكمة لو اننا استعرناها لزمن محدد ، ليس انتقاصا من القضاء العراقي مع جل الاحترام له ، ومنحناها الصلاحيات والفرص لتقوم بواجبها وفق ما حدده لها القانون الباكستاني من صلاحيات حماية المال العام . وعلينا فقط ان نتصور عدد المسؤولين الذين ستستدعيهم هذه المحكمة للوقوف امامها وماذا ستحكم عليهم بعد أن تكشف ملفات الفساد الضخمة والمرعبة والمليارية " بالدولار وليس بالدينار" التي تعج بها ليس مؤسسات الدولة فقط وانما نشاطات الاحزاب السياسية بتفرعاتها وتسمياتها في تهريب النفط مثلا وتوفير الحماية السياسية والعسكرية لشخصيات سياسية غارقة في الفساد حتى آخر شعرة في رؤوسهم ،خصوصا وان بلادنا من حمد الله وحمد الطبقة السياسية الحاكمة والمتنفذة قد صنفت في مقدمة الدول التي ينهشها الفساد المالي وهو الوجه الآخر للارهاب .

في الباكستان لم تنزل الميليشيات الى الشارع لحماية رئيس وزرائها ولم يتعطل البرلمان لسواد عيون جيلاني ولم تدخل القضية في دهاليز التسقيط السياسي ولم تتخم الفضائيات بالتهديدات او التلويح بها ولم تتأزم البلاد ، رغم ان الباكستان فيها مشتركات من الوضع العراقي كونها عانت حكم العسكر والدكتاتوريات والاغتيالات والآن مبتلاة كحالنا بالقاعدة وأخواتها وحكومتها في أزمة مع المعارضة داخل البرلمان وخارجة وتتعرض الآن الى محاولات سحب الثقة منها .كما يجري الحديث عندهم عن محاولات انقلاب كما تفعل حكومتنا بين فترة واخرى !!

تتبعت الخبر في محاولة لاكتشف ماذا فعلت القوى المعارضة له ولم اعثر على اي نوع من انواع التهريج السياسي للنيل من رئيس الوزراء رغم ان الكثير من أطراف المعارضة تنتظر زلة منه للاطاحة به . ولم اقع على تصريح لجيلاني يهاجم فيه الجميع يمينا وشمالا من القضاء الى الجيران مرورا بالمعارضة .

في الباكستان لا توجد عراقة ديمقراطية ، الناس حالهم كحالنا ينوون بناء ديمقراطية والاكثر احتمالا انها مشوهة مثل ديمقراطيتنا ، وبرغم ان رئيس الوزراء شيعي الا انه لم يقل ان المحكمة العليا سنية وتحاول الاطاحة به عبر مؤامرة امبريالية أو تستهدف تهميش المكون الذي ينتمي اليه .ولم يكن جيلاني متسترا على جريمة ارهابية ، مثلا، لعدة سنوات ثم يتذكر فجأة ان الدم الباكستاني اغلى من التوافقات السياسية .

لم يحدث كل ذلك لديهم فيما تحدث لدينا الكوارث لو ان قاضيا عطس فقط !

تأمل فقط !!

نائب يحذّر من "انقراض" الأقليات

المسيحيون: الصراع السياسي سينهي وجودنا في البلاد

□ بغداد / المدى

يعاين المسيحيون بقلق الأوضاع السياسية الصعبة التي تمر بها البلاد، متخوفين في الوقت نفسه من انعكاسها على وجودهم الذي بدأ يتضاءل بعد الاستهدافات المتكررة من قبل الجماعات المتعصبة.

مخاوف أبداها نائب عن الطائفة المسيحية من عودة المجاميع المسلحة الى استهداف الطوائف والاقليات الدينية في البلاد، متهماً جهات خارجية بالوقوف وراء تدهور الاوضاع الامنية في البلاد.

وقال عضو مجلس النواب عن الطائفة المسيحية لويس " إن "استهداف الجماعات المسلحة للحلقات الأضعف في المجتمع العراقي والمتمثلة بالاقليات الدينية والعرقية امر وارد"، موضحاً أن "تلك الجماعات عندما تجد أي ثغرة او نقطة ضعف في مكان ما تستغله لتسديد ضرباتها".

وأضاف كارو أن "العمليات المسلحة المستمرة والتي شهدتها اغلب محافظات الوسط والجنوب تقف وراءها اجندات خارجية تسعى الى اشعال الفتنة مستغلة الاوضاع السياسية المضطربة في البلاد"، داعياً الاجهزة الامنية الى اتخاذ الاجراءات الامنية الاحترازية تحسباً من تكرار الهجمات. وكانت سيارة ملغمة يقودها انتحاري قد استهدفت، الاثنين الماضي، مخيما سكنيا يؤوي مهجرين من الطائفة الشبكية في ناحية برطلة بمحافظة نينوى، مما ادى إلى مقتل خمسة اشخاص واصابة عشرة اخرين معظمهم من النساء والاطفال.

ويؤكد باحثون ان الاقليات الدينية تواجه الآن معضلة خطرة تتمثل بتعرضها لعمليات قتل وتهجير وخطف على يد الجماعات المسلحة بسبب التعصب الديني وتوجهاتهم وافكارهم المتشددة تجاه هذه الاقليات مما اجبر الكثير من أبناء هذه المجموعات على النزوح الى مناطق أكثر أمنا في العراق مثل اقليم كردستان أو الخروج من العراق واللجوء الى الدول اخرى.

رئيس الحزب الديمقراطي الكلداني والنائب السابق ابلحد افرام طالب الكتل السياسية بعدم تهميش الطائفة المسيحية والاقليات بشكل عام كونها تعد الحلقة الاساسية في تكملة مكونات النسيج العراقي .

واضاف افرام في تصريح للمدى ان مخاوف الاقليات في مثل هكذا اوضاع قد تكون منطقية ، وان مكونات رئيسة قد تعاني الاقصاء فكيف بالاقليات التي قد وصفها افرام بالضعيفة والتي لا تمتلك من مقومات القوة الشيء الكثير ، منتقدا بعض ممثلي الاقليات في مجلس النواب كونهم يعملون لصالح احزابهم وليس لطوائفهم .

واستدرك ابلحد ان طموح المسيحيين ليس في الحصول على مناصب سيادية كرئاسة الجمهورية او رئاسة الوزراء انما مطالبها كانت متركزة على حماية ابنائها وتوفير الحياة الكريمة لهم ، معتبرا الاستقرار الذي يتمتع به جميع افراد البلد ينعكس تماما على جميع مفاصل الحياة منوها الى ان هجرة المسيحيين في الاونة الاخيرة قد ازدادت بشكل مثير للاستغراب ، وان اغلب المهاجرين هم من اصحاب الكفاءات ، وتابع: كل هذه الامور تعطي مؤشرا خطيرا الى عدم وجود ادارة حكيمة ممكن ان تحتوي هذه الطائفة او تلك ، مطالبا الحكومة والجهات المختصة بتوفير اقصى انواع الحماية ليس للمسيحيين فحسب انما هناك طوائف قد تنقرض في حال استمرار هذا التصعيد .

وخلص افرام الى ان المشاكل السياسية التي تواجه البلد تهدد الاقليات على مستوى التمثيل كون ان الصراع اليوم صراع سلطة وبما ان تمثيلنا هو الاضعف فمطالبنا متجاهلة ، وان كثيرا من القادة ورؤساء الكتل كانوا يعدون خيرا الا انهم سرعان ما ينشغلون في مشاكلهم المستمرة ، معتبرا ان الدستور لم ينصف الاقليات وكان حجر عثرة امام كثير من الامور التي تساهم في رفع الكاهل عن ابناء الطوائف الاخرى مطالبا البرلمان بتشريع قوانين تنصفهم في المرحلة المقبلة .

وتشير تقارير دولية الى ان الاقليات الاثنية والدينية في العراق تواجه درجات من العنف غير مسبوقة، وهي مهددة في بعض الحالات بالزوال من وطنها.